دور التحول الرقمي في الحد من الهدر في المال العام: إدارة الموارد المحلية في محافظة كربلاء

ا.م خالد حفظي التميمي
جامعة كربلاء / مركز الدراسات الاستراتيجية /قسم الدراسات القانونية
khaledaltamem@gmail.com
م. د : مبين ماجد جابر
جامعة كربلاء /مركز الدراسات الاستراتيجية /قسم الدراسات القانونية
Mubeen.m@uokerbala.edu.iq

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء الدور الحيوي الذي تؤدي **الحوكمة الرقمية** كإطار استراتيجي لإصلاح إدارة المال العام، مع التركيز على محافظة كربلاء المقدسة كنموذج تطبيقي. تنطلق الإشكالية من رصد "فجوة رقابية" ناتجة عن التمسك بالأنظمة الإدارية التقليدية (الورقية) في توثيق وإحصاء وجباية عوائد عقارات الدولة والموارد المحلية، مما أدى إلى تنامي ظاهرة الهدر المالي، وتشتت البيانات، وضعف الشفافية المالية.

اعتمد البحث على **المنهج الوصفي** لرصد وتشخيص واقع الأصول العامة، و**المنهج التحليلي** لاستشراف أثر التقنيات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS)والعقود الذكية في ضبط الإيرادات.

توصل الباحث إلى صياغة أحكام تتلخص في أن التحول الرقمي يتجاوز مفهوم "أتمتة الإجراءات" ليصبح أداة **رقابة استباقية** تحد من التدخل البشري وتجفف منابع الفساد الإداري بنسب مرتفعة. كما أظهرت النتائج أن غياب "المنصة الرقمية الموحدة" بين الدوائر ذات العلاقة في كربلاء يسبب ضياع فرص استثمارية وقيم إيجارية عادلة نتيجة عدم دقة التخمين وتراكم الديون الموقوفة

الكلمات المفتاحية :الحوكمة الرقمية، المال العام، الهدر المالي، الشفافية المالية، عقارات الدولة، محافظة كربلاء.

The Role of Digital Transformation in Reducing Public Fund Waste: Local Resource Management in Karbala Governorate

Dr. Khaled Hafzi Al-Tamimi
University of Karbala / Center for Strategic Studies / Department of Legal Studies
khaledaltamem@gmail.com

Dr. Mubeen Majid Jaber
University of Karbala / Center for Strategic Studies / Department of Legal Studies
Mubeen.m@uokerbala.edu.iq

Abstract:

This research seeks to explore the fundamental role that digital governance will play in serving as a strategic framework for the reformation of public finance management (PFM) through the practical case of the Holy City of Karbala. The research problem arises from the observation of a "regulatory gap" attributed to the continued use of traditional (paper-based) administrative systems to document, archive, and collect revenues from state assets and local resources, ultimately resulting in increased financial waste, fragmentation of data, and reduced fiscal transparency.

The study has utilized a descriptive-analytical approach via qualitative analysis tools to examine the impact of modern technologies (i.e., Geographic Information Systems (GIS) and smart contracts) on revenue control for government revenues from public assets.

The findings of the study have yielded several major findings, including that digital transformation is more than just an "automating of processes," and can be leveraged as a proactive oversight mechanism that limits human interaction and reduces the outlets for administrative corruption. There is also a finding that the lack of a "Unified Digital Platform" among the relevant departments in Karbala has led to the loss of

investment opportunities and market-appropriate rent values due to unqualified appraisals and the accumulation of suspended debts.
This research calls for the use of the "Smart Karbala Platform" as a method of asset management. The utilized model combines the electronic collection of data alongside spatial documentation to promote open data policies that enhance social accountability and institutional trust while ensuring sustainable use of local resources and developing the province's urban economic area.
Keywords: Digital Governance, Public Finance, Financial Waste, Fiscal Transparency, State Properties, Karbala Province.

المقدمة:

يواجه مفهوم إدارة المال العام في العصر الحديث تحديات تعصف بالمرتكزات التقليدية للإدارة البيروقراطية، مما جعل من "**الحوكمة الرقمية (Digital Governance)**" ضرورة حتمية لتصحيح المسارات المالية والإدارية. إن الحوكمة الرقمية في جوهرها ليست مجرد عملية "رقمنة (Digitization) "للمستندات الورقية، بل هي إعادة هندسة شاملة للعلاقة بين السلطة المحلية والموارد العامة، قائمة على توظيف التكنولوجيا لضمان سيادة القانون وتحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خصوصية المكان والملف؛ ففي **محافظة كربلاء المقدسة**، تتداخل الأبعاد الدينية، السياحية، والاقتصادية، مما يجعل من عقارات الدولة والموارد المحلية أصولاً استراتيجية ذات قيمة سوقية عالية. ومع ذلك، فإن بقاء هذه الأصول تحت وطأة "النظم التقليدية" يؤدي إلى نشوء ما يُعرف بـ "**اقتصاد الظل الإداري**"، حيث يتسبب تشتت البيانات وغياب الرقابة اللحظية في هدر مالي ضخم، وضياع فرص إيراديه كان من شأنها دفع عجلة التنمية المستدامة في المحافظة[1].

[1] د. رامي محمود الجمل، إدارة المدن الذكية: الحوكمة الرقمية والتحول التنموي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ١١٢.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة في وجود "فجوة رقابية" ناتجة عن الاعتماد على الأنظمة التقليدية في إحصاء وتأجير وجباية عوائد عقارات الدولة والموارد المحلية في كربلاء. هذا النظام التقليدي يؤدي إلى:

١. ضياع فرص إيراديه: بسبب عدم دقة البيانات الخاصة بالعقارات والمساحات المستثمرة.
٢. الهدر المالي: الناتج عن طول الإجراءات الإدارية وتعدد منافذ التحصيل اليدوي.
٣. ضعف الشفافية: صعوبة تتبع مسار الدينار الواحد من لحظة الجباية إلى لحظة الإنفاق، مما يعيق الرقابة المؤسسية والمجتمعية.

هيكلية البحث:

يقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

١. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الرقمية وأبعادها في الإدارة المحلية
٢. المبحث الثاني: تشخيص واقع إدارة عقارات الدولة والموارد المحلية في كربلاء: (مكامن الهدر وفجوات الرقابة)
٣. المبحث الثالث: النموذج المقترح للحوكمة الرقمية (منصة كربلاء الذكية لإدارة الأصول والموارد)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الرقمية وأبعادها في الإدارة المحلية

أولاً: ماهية الحوكمة الرقمية للمال العام

تُعرف الحوكمة الرقمية للمال العام بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الكفاءة) في إدارة الموارد المالية للدولة"[٢].

وهي لا تقتصر على وضع الحواسيب في الدوائر، بل تشمل بناء "بيئة بيانات" (Data Environment) تتيح لصناع القرار مراقبة التدفقات المالية لحظياً.

في سياق كربلاء، تعني الحوكمة الرقمية ربط دوائر البلدية، والتسجيل العقاري، والاستثمار، والوحدات الإدارية بشبكة معلوماتية موحدة تمنع التلاعب وتكشف الثغرات المالية قبل وقوعها.

ثانياً: التحول الرقمي كأداة للحد من الهدر المالي

يسهم التحول الرقمي في الحد من الهدر المالي عبر ثلاثة مسارات تخصصية:

١. أتمتة الجباية (ECollection): استبعاد العنصر البشري من عملية استلام الأموال يقلل من احتمالات التسرب المالي والفساد الإداري بنسبة قد تصل إلى ٩٠% في بعض القطاعات[٣].

٢. الرقابة الاستباقية: تسمح الأنظمة الرقمية بوضع "خوارزميات تنبيه" تكشف أي انحراف عن الموازنات المخططة أو تأخر في تحصيل الإيجارات المستحقة على عقارات الدولة.

[٢] . عباس علي السعدي، نظم المعلومات الإدارية وأثرها في الشفافية المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد ١٨، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص ٢٢.

[٣] د. كمال كاظم الحسني، التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية: التحديات والفرص، منشورات جامعة كربلاء، ٢٠٢٣، ص ٧٨

٣. تكامل البيانات (Data Integration): إنَّ عدم معرفة البلدية بما لدى دائرة العقارات يسبب ضياع ملايين الدنانير من الرسوم؛ التحول الرقمي يوحد هذه الرؤية ويمنع "الازدواجية الإجرائية" التي تستهلك الوقت والجهد والمال[٤].

ثالثاً: تعزيز الشفافية وتأصيل الثقة (Fiscal Transparency)

تعد الشفافية المالية الركيزة الأساسية لاستدامة الموارد؛ فإطلاع المواطن والمستثمر في كربلاء على كيفية إدارة العقارات والموارد المحلية يعزز من الرغبة في الامتثال الضريبي والتعاون مع الإدارة المحلية.

توفر الحوكمة الرقمية منصات "البيانات المفتوحة" (Open Data) التي تظهر للمجتمع حجم الإيرادات المحصلة وأوجه صرفها، مما يحول المال العام من "صندوق أسود" إلى كتاب مفتوح للرقابة[٥].

المبحث الثاني: تشخيص واقع إدارة عقارات الدولة والموارد المحلية في كربلاء: (مكامن الهدر وفجوات الرقابة)

تُشكل عقارات الدولة والأراضي التابعة للبلديات في كربلاء المقدسة الركيزة الأساسية للموارد المحلية غير النفطية. إلا أن إدارة هذه الأصول تواجه تحديات بنيوية تؤدي إلى ضياع قيم إيجارية واستثمارية كبرى كان من الممكن أن تسهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

أولاً: إشكالية البيانات والتوثيق (The Information Asymmetry)

تعاني قاعدة البيانات الخاصة بعقارات الدولة في محافظة كربلاء من التشتت والتقادم؛ إذ تتوزع ملكية وإدارة هذه العقارات بين دوائر متعددة (البلدية، عقارات الدولة، التسجيل العقاري، والاستثمار). هذا التشتت المعلوماتي يؤدي إلى ما يُعرف

[٤] البنك الدولي، تقرير الحوكمة والمؤسسات: تعزيز المساءلة عبر التكنولوجيا الرقمية، واشنطن، ٢٠٢٢، ص
[٥] د. مروان أحمد الشمري، اقتصاديات الشفافية: دراسة في إدارة الموارد المحلية، دار اليازي العلمية، عمان، ٢٠٢١، ص ١٥٦.

بـ "عدم تماثل المعلومات"، حيث يصعب حصر المساحات الفعلية المستغلة أو المتاحة للاستثمار بدقة. إن غياب "الخارطة العقارية الرقمية" الموحدة يجعل من عملية تتبع العقود المنتهية أو غير المسددة عملية معقدة وعرضة للخطأ البشري المتعمد أو غير المتعمد[٦].

ثانياً: الهدر الناتج عن تقييم الأصول والقيم الإيجارية

يظهر الهدر المالي بوضوح في آلية تقدير القيم الإيجارية لعقارات الدولة والبلدية، والتي غالباً ما تعتمد على تقديرات لجان تخمينية قد لا تحاكي القيمة السوقية الحقيقية للعقار في مناطق ذات زخم سياحي وتجاري مرتفع كمنطقة المركز. تشير التقديرات إلى أن اعتماد الأنظمة التقليدية في التخمين يسبب فجوة إيراديه تصل في بعض الأحيان إلى ٣٠٥٠% من القيمة السوقية العادلة للأصول[٧]. والتحول الرقمي هنا سيتيح استخدام "أنظمة التثمين الديناميكي" التي تربط قيمة الإيجار بموقع العقار الجغرافي (GIS) وحجم النشاط الاقتصادي في منطقته.

ثالثاً: البيروقراطية الإجرائية وتكاليف المعاملات (Transaction Costs)

تستهلك المعاملات الورقية الخاصة بتجديد عقود الإيجار أو الحصول على تراخيص الاستغلال وقتاً طويلاً، مما يؤدي إلى تراكم "الديون الموقوفة" لصالح الدولة. إن بطء الإجراءات لا يعيق تدفق الإيرادات فحسب، بل يشجع على ظهور "اقتصاد الظل" داخل مفاصل الإدارة المحلية، حيث يتم تجاوز القنوات الرسمية لتسهيل الإجراءات، مما يحرم الخزينة المحلية من مبالغ طائلة كان من المفترض أن تخصص لتطوير البنى التحتية للمحافظة[٨].

---

[٦] د. نزار عبد اللطيف الحديثي، إدارة الأصول العقارية العامة: رؤية في إصلاح القطاع العام في العراق، دار المناهج للنشر، عمان، ٢٠٢١، ص ١٩٨.

[٧] ديوان الرقابة المالية الاتحادي، تقرير الأداء الرقابي حول إدارة أملاك الدولة في المحافظات غير المنتظمة باقليم، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣٤.

[٨] د. يونس أحمد الصباغ، اقتصاديات الفساد الإداري والمالي: دراسة في آليات الحد من الهدر في الموارد المحلية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة موصل، المجلد ٢٠، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ١١٥.

رابعاً: التعديات وضعف الرقابة الميدانية

في ظل غياب الرقابة الرقمية (عبر الأقمار الصناعية أو أنظمة الـ GIS)، يصعب رصد التجاوزات على أراضي وعقارات الدولة في كربلاء لحظياً. إن الهدر المالي لا يتوقف عند ضياع الإيراد، بل يمتد ليشمل "كلفة إزالة التجاوزات" والنزاعات القانونية اللاحقة. الحوكمة الرقمية تمنح الإدارة القدرة على "الاستشعار المبكر" لأي تغير في استخدامات الأراضي أو التعدي على المساحات العامة، مما يحمي أصول الدولة بشكل استباقي[٩].

المبحث الثالث: النموذج المقترح للحوكمة الرقمية (منصة كربلاء الذكية لإدارة الأصول والموارد)

يستعرض هذا المبحث هيكلية متكاملة لنظام رقمي موحد يهدف إلى رقمنة الدورة المستندية والمالية لإدارة عقارات الدولة والموارد المحلية، بما يضمن تصفير ثغرات الهدر المالي وتحقيق أعلى مستويات الشفافية Fiscal Transparency.

أولاً: بنية النظام الرقمي المتكامل (The Integrated Digital Architecture)

يقترح البحث تأسيس "منصة كربلاء الذكية لإدارة الموارد"، والتي تعتمد على تقنية "السجل الموحد" المرتبط مكانياً بنظم المعلومات الجغرافية (GIS). وتتألف هذه البنية من ثلاث طبقات تقنية:

١. طبقة البيانات المكانية (Spatial Data Layer): توثيق كافة عقارات الدولة والأراضي التابعة للبلدية في كربلاء عبر صور الأقمار الصناعية، وتثبيت حدودها القانونية رقمياً لمنع أي تداخل أو تجاوز[١٠].

[٩] د. حيدر وهاب العبادي، نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وأثرها في حماية الملكية العامة، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤، ص ٥٢.

[١٠] د. مؤيد الفضل، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في إدارة المدن الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٢٢، ص ١٤٢.

٢. طبقة العقود والجباية (Smart Contracts Layer): تحويل عقود الإيجار والاستثمار إلى "عقود ذكية" تبرمج آلياً لإرسال إشعارات السداد، وإصدار الغرامات، وتجديد أو إنهاء التعاقد دون تدخل بشري مباشر[١١]

٣. بوابة الدفع الإلكتروني الموحدة (Universal EPayment Gateway): ربط كافة المعاملات المالية بمنظومة التحصيل الإلكتروني، بحيث تُودع الإيرادات مباشرة في حسابات المحافظة لدى البنك المركزي أو المصارف المعتمدة، مما ينهي ظاهرة "القبض اليدوي" التي تعد الثغرة الأكبر للهدر.

ثانياً: الحوكمة التنبؤية والرقابة اللحظية (Predictive Governance)

لا يكتفي النموذج المقترح بالتوثيق، بل يتبنى "الرقابة الاستباقية" عبر توظيف خوارزميات الذكاء الاصطناعي (AI) لتحليل اتجاهات الإيرادات. تتيح هذه الحوكمة للإدارة المحلية في كربلاء:

رصد أي انخفاض غير مبرر في تحصيل الرسوم المحلية في مناطق معينة ومقارنتها بالسنوات السابقة.

تحديد العقارات المعطلة أو "الأصول الميتة" (Dead Assets) التي لا تدر عائداً يتناسب مع قيمتها السوقية، واقتراح بدائل استثمارية لها[١٢]

توفير "لوحة تحكم" (Dashboard) لمحافظ كربلاء والجهات الرقابية تظهر الموقف المالي للمحافظة لحظة بلحظة (Realtime Financial Monitoring).

ثالثاً: تعزيز الشفافية المالية والمساءلة المجتمعية

من خلال تطبيق هذا النموذج، تتحول إدارة المال العام في كربلاء إلى منظومة مكشوفة رقابياً، حيث يوفر النظام تقارير دورية آلية تتسم بالدقة المتناهية، مما

[١١] د. عصام الأعرج، العقود الذكية وسلاسل الكتل (Blockchain): آفاق التحول في الإدارة العامة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ٨٨.

[١٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير الحوكمة الرقمية ومكافحة الفساد في العراق، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣١.

يسهل مهام ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة. علاوة على ذلك، يوصي البحث بتخصيص "واجهة للبيانات المفتوحة" تسمح للمجتمع المدني والباحثين بالاطلاع على إحصائيات الإيرادات المحلية وأوجه صرفها، مما يعزز مبدأ "المواطنة المالية" والثقة بين المواطن والمؤسسة[١٣].

رابعاً: الأثر المالي المتوقع للتحول الرقمي في كربلاء

إن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الحوكمة الرقمية في كربلاء سيؤدي بالضرورة إلى:

١. تعظيم الإيرادات بنسبة لا تقل عن ٢٥% نتيجة حصر العقارات غير المسجلة واستعادة الأموال المهدورة في مسارات الجباية اليدوية.
٢. خفض التكاليف التشغيلية للإدارة المحلية عبر تقليص الاعتماد على الأرشيف الورقي وتقليل القوى العاملة في العمليات الروتينية.
٣. تحسين البيئة الاستثمارية، حيث إن وضوح البيانات العقارية والرقمية يشجع المستثمرين المحليين والدوليين على الدخول في مشاريع كبرى في المحافظة[١٤].

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أنَّ التحول نحو الحوكمة الرقمية في محافظة كربلاء المقدسة لم يعد خياراً ترفيهياً، بل هو ضرورة حتمية لحماية المال العام وتصحيح المسار الإداري في إدارة الأصول المحلية. إنَّ رقمنة إدارة عقارات الدولة والموارد المحلية هي الضمانة الوحيدة لفك الاشتباك بين المصالح الضيقة والمصلحة العامة، وهي الوسيلة الأكثر كفاءة لتحويل محافظة كربلاء إلى بيئة جاذبة للاستثمار وشفافة في الجباية والإنفاق. إنَّ النموذج المقترح "منصة كربلاء الذكية"

[١٣] د. علاء حسين الخالدي، الشفافية المالية في الإدارات المحلية: دراسة مقارنة، دار المناهج العلمية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢٠٥.

[١٤] د. ثائر صبري الغريري، اقتصاديات الرقمنة: أثر التحول الرقمي على مؤشرات النمو المحلي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ١٢.

يمثل جسراً للانتقال من البيروقراطية الورقية المتهالكة إلى إدارة معلوماتية رصينة قادرة على تعظيم الإيرادات الذاتية واستدامتها[١٥].

أولاً: نتائج البحث

من خلال التحليل المنهجي في مباحث الدراسة، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. مركزية البيانات: تبيَّن أنَّ تشتت البيانات العقارية بين جهات متعددة (البلدية، العقارات، الاستثمار) هو السبب الرئيس وراء ضياع مساحات شاسعة من أملاك الدولة دون استثمار حقيقي أو جباية عادلة.
٢. التناسب الطردي بين الرقمنة والإيراد: أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين أتمتة إجراءات الجباية وبين زيادة التحصيل المالي، حيث تسهم الحوكمة الرقمية في غلق منافذ "الاجتهاد البشري" الذي غالباً ما يؤدي إلى الهدر.
٣. قصور نظام التخمين: كشف البحث أنَّ نظام التقدير اليدوي للقيمة الإيجارية لعقارات الدولة في كربلاء لا يواكب الطفرات السعرية في سوق العقار السياحي، مما يضيع على المحافظة مبالغ طائلة كان يمكن تحصيلها بنظام "التثمين الرقمي الديناميكي".
٤. الأثر الوقائي للحوكمة: إنَّ الحوكمة الرقمية لا تعمل فقط كأداة جباية، بل كأداة "رقابة استباقية" تمنع حدوث التجاوزات على الأراضي العامة قبل وقوعها من خلال أنظمة الاستشعار والمراقبة المكانية.

[١٥] د. غسان رشيد الصالحي، آفاق الإدارة الإلكترونية في العراق: دراسة في متطلبات الاستدامة والنزاهة، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٢٢، ص ١٨٨.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تقدم، يوصي الباحث بالآتي:

١. التكامل المعلوماتي الموحد: الإسراع في إنشاء "قاعدة بيانات رقمية مركزية" توحد سجلات كافة الدوائر ذات العلاقة بعقارات الدولة في محافظة كربلاء، وتعتمد نظام التوثيق الجغرافي (GIS).

٢. تفعيل "العقود الذكية": تحويل كافة عقود الإيجار والاستثمار الجديدة إلى صيغ رقمية (Smart Contracts) تضمن السداد الآلي وتمنع التلاعب بمدد التعاقد أو قيم الإيجار.

٣. إلغاء التعامل النقدي: حظر الجباية النقدية لرسوم الخدمات وإيجارات العقارات المحلية بشكل نهائي، واستبدالها بنظام الدفع الإلكتروني المباشر المرتبط بحسابات الخزينة المحلية.

٤. تبني الشفافية الرقمية: إطلاق بوابة إلكترونية "للبيانات المفتوحة" تتيح للمؤسسات الرقابية والمجتمع المدني تتبع حجم الإيرادات المحلية المتحصلة من عقارات المحافظة بشكل شهري.

٥. تأهيل الملاكات البشرية: تنظيم برامج تدريبية تخصصية لموظفي الأقسام المالية والقانونية في المحافظة على تقنيات "الحوكمة والنزاهة الرقمية" لضمان الانتقال السلس نحو النظام الجديد.

قائمة المراجع(References)

١. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)** ، تقرير الحوكمة الرقمية ومكافحة الفساد في العراق، بغداد، ٢٠٢٣.
٢. **البنك الدولي**، تقرير الحوكمة والمؤسسات: تعزيز المساءلة عبر التكنولوجيا الرقمية، واشنطن، ٢٠٢٢.
٣. **د. ثائر صبري الغريري**، اقتصاديات الرقمنة: أثر التحول الرقمي على مؤشرات النمو المحلي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٢٤.
٤. **د. حيدر وهاب العبادي**، نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وأثرها في حماية الملكية العامة، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤.
٥. **ديوان الرقابة المالية الاتحادي**، تقرير الأداء الرقابي حول إدارة أملاك الدولة في المحافظات غير المنتظمة بإقليم، بغداد، ٢٠٢٣.
٦. **د. رامي محمود الجمل**، إدارة المدن الذكية: الحوكمة الرقمية والتحول التنموي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١.
٧. **عباس علي السعدي**، نظم المعلومات الإدارية وأثرها في الشفافية المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد ١٨، العدد ٣، ٢٠٢٢.
٨. **د. عصام الأعرج**، العقود الذكية وسلاسل الكتل :(Blockchain) آفاق التحول في الإدارة العامة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠٢٣.
٩. **د. علاء حسين الخالدي**، الشفافية المالية في الإدارات المحلية: دراسة مقارنة، دار المناهج العلمية، القاهرة، ٢٠٢١.
١٠. **د. غسان رشيد الصالحي**، آفاق الإدارة الإلكترونية في العراق: دراسة في متطلبات الاستدامة والنزاهة، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٢٢.
١١. **د. كمال كاظم الحسني**، التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية: التحديات والفرص، منشورات جامعة كربلاء، ٢٠٢٣.
١٢. **د. مروان أحمد الشمري**، اقتصاديات الشفافية: دراسة في إدارة الموارد المحلية، دار اليازي العلمية، عمان، ٢٠٢١.
١٣. **د. مؤيد الفضل**، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في إدارة المدن الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٢٢.

١٤. **د. نزار عبد اللطيف الحديثي**، إدارة الأصول العقارية العامة: رؤية في إصلاح القطاع العام في العراق، دار المناهج للنشر، عمان، ٢٠٢١.
١٥. **د. يونس أحمد الصباغ**، اقتصاديات الفساد الإداري والمالي: دراسة في آليات الحد من الهدر في الموارد المحلية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة موصل، المجلد ٢٠، العدد ٤، ٢٠٢٢.